السياسة الأمنية

نظراً لطبيعة عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وما يتضمنه عمل الجهاز من معلومات وبيانات مصنفة، كان عليه لزاماً وضع سياسات أمنية فعّالة تهدف إلى ضمان توفير الحماية اللازمة للمنشآت والمكاتب التابعة له وحفظ المعلومات والبيانات من المخاطر والتهديدات. ومن بين تلك السياسات الأمنية التي قام الجهاز بوضعها:

- ضمان إلتزام أعضاء وموظفي الجهاز بالأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة وكذلك الخاصة بالجهاز.
- حماية وتنظيم البيانات والمعلومات وسلامتها من التغيير أو الفقدان ومنع الوصول إليها لغير المرخص لهم ومطابقة طريقة حفظها للمعايير المعتمدة.
- نشر الوعي الأمني بين أعضاء وموظفي الجهاز لأي مستجدات قد تطرأ.
- وضع أدلة وتعاميم أمنية استرشاديه لأعضاء وموظفي الجهاز وضمان الإلتزام بها.
- التنسيق مع الجهات المختصة لحماية منشآت الجهاز وما تحتويها من معلومات وأفراد.
- وضع خطط طوارئ معتمدة لتجاوز الأزمات والكوارث والخروج منها بأقل الخسائر.
- تأمين وحماية الأجهزة الإلكترونية والشبكات من التهديدات والاختراقات الداخلية والخارجية.
- تصنيف الوثائق المعتمدة حسب درجات السرية (سري للغاية، سري، محدود، مكتوم) للدلالة على أهمية الوثيقة وخطورة تسربها، ووضع نظام في كيفية التعامل مع الوثائق المصنفة وطرق إتلافها حسب قانون الوثائق والمحفوظات.